بسم الله الرحمن الرحيم

Permanent Mission of the
UNITED ARAB EMIRATES
to the United Nations
New York

البعثة الدائمة
لدولة الامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان

وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة

أمام

المناقشة العامة

للدورة الإعتيادية الـ "٦١"

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦

يرجى متابعة النص عند الإلقاء.

السيدة الرئيسة،

يطيب لي باسم وفد دولة الامارات العربية المتحدة أن أتقدم لسعادتكم وبلدكم مملكة البحرين الشقيقة، بأخلص التهاني على انتخابكم رئيسة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن خبراتكم الواسعة ستمكنكم من التعامل مع المسائل المعروضة على جدول أعمالنا باقتدار وحكمة متمنين لكم كل التوفيق والنجاح.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشيد بسلفكم سعادة يان الياسون على ما تحلى به من مهارة في إدارة أعمال الدورة المنصرمة، وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر معالي الأمين العام كوفي عنان على الجهود المتميزة التي بذلها خلال فترة ولايته، والتي ساهمت بتعزيز دور المنظمة الدولية في مواجهة التحديات التي واجهها العالم خلال فترة ولايته.

السيدة الرئيسة،

بالرغم من كل التوقعات التي كنا نأمل تحقيقها منذ انعقاد قمة الدورة الماضية في مجالات بسط السلام والأمن الجماعي، والتنمية، وتعزيز حقوق الانسان وسيادة القانون، وإصلاح الأمم المتحدة، الا أننا نلتقي اليوم وسط أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية سيئة للغاية ساهمت في تعزيز إنتشار الفقر والأوبئة، وعرقلة نمو أليات التنمية المستدامة التي كنا ننشدها، فبدلا من أن تنصب جهودنا على توثيق أواصر العلاقات الدولية وعلى الاستثمار الايجابي للعولمة الاقتصادية، نجد أنفسنا تحت ضغط البحث عن حلول مؤقتة للتهديدات الأمنية الخطيرة التي يواجهها عالمنا المعاصر في أكثر من مكان وعلى اكثر من صعيد.

إن الضعف الكبير الذي أظهرته بعض مؤسسات منظمتنا الدولية وخصوصا المعنية منها بحفظ السلام والأمن الدوليين في مواجهة هذه التحديات يستدعي منا إعادة النظر في سبل إصلاح هياكل هذه المؤسسات وأساليب عملها، وبصفة خاصة مجلس الأمن. لقد اثبتت الاحداث الأخيرة عدم قدرته على إتخاذ الاجراءات الفورية المناسبة والفعالة لضمان وقف العدوان وإزالة الاحتلال. هذا يستدعي منا، ونحن نبحث المقترحات التي قدمها الأمين العام للامم المتحدة لتطوير عمل المنظمة الدولية، التأكيد على أولوية أن يقوم الاصلاح على مبدا المساواة في الحقوق والواجبات بين الدول، وبما يكفل إحداث زيادة عضوية وفاعلية الدول النامية والصغيرة في مجلس الأمن وفقا للتوزيع الجغرافي العادل. كما إن من الضروري تعزيز اجراءات عمل المجلس بحيث لا يؤثر على اختصاصات كل من الأمانة العامة، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك حرصا منا على تطوير عمل هذه المؤسسات، ومنحها قدرا أكبر من الفعالية.

السيدة الرئيسة،

إن دولة الامارات العربية المتحدة تعمل مع أشقائها بمجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والمجموعات الأخرى على مساندة كل المساعي والجهود الدبلوماسية الممكنة من أجل إحتواء بؤر التوتر والصراعات في منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي، وتجدد تأكيدها على ضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية، والعمل على تعزيز تدابير بناء الثقة القائمة على مبدأ إحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وذلك إنطلاقا من إدراكنا لمسؤوليتنا في العمل من أجل الحفاظ على متطلبات الأمن والسلم والاستقرار الإقليمي والدولي .

وعليه فاننا نطالب جمهورية إيران الإسلامية بإظهار حسن نواياها بالموافقة على تسوية عادلة ودائمة لقضية إحتلالها لجزر الإمارات الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى، وذلك بإستجابتها الى المبادرات المتكررة لبلادي التي تبناها كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، والمجتمع الدولي، والتي تدعو الى إجراء مفاوضات مباشرة وجادة حول هذه القضية بين البلدين، أو الموافقة على إحالتها الى محكمة العدل الدولية، مكررين ما أعلناه مرارا وفي هذه القاعة بالذات، عن استعدادنا للقبول بهذا التحكيم مهما كانت نتائجه، مع ثقتنا التامة بأن هذا التحكيم سيكفل إعادة هذه الجزر الثلاث وجرفها القاري وأجوائها الإقليمية والمنطقة الإقتصادية الخالصة الى دولة الامارات العربية المتحدة بإعتبارها جزءا لا يتجزأ منها .

السيدة الرئيسة

إننا ندعم مبدأ حق الدول في الإستخدامات السلمية للطاقة النووية، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونتطلع بتفاؤل إلى أن تُحقق المفاوضات الأوروبية الإيرانية بشأن ملف إيران النووي، تسوية سلمية دائمة تضمن عدم تعريض سلامة وأمن دول وشعوب المنطقة للتهديد والخطر، أو لأية مواجهات تصعيدية جديدة نحن في غنى عنها. ونشدد على ضرورة أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذه المسألة بشفافية متناهية تكفل، وبالتوازي، تنفيذ جميع قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، وبصفة خاصة القرارات الداعية الى اقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والخليج العربي، وهو ما يستدعي مطالبة إسرائيل بالإنضمام لمعاهدة عدم الإنتشار النووي، وإخضاع جميع منشآتها النووية لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن دولة الامارات العربية المتحدة تدعم العملية السياسية في العراق، وكذلك جهود إعادة إعماره. وتنظر بعين من الأمل إلى الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإرساء الأمن والإستقرار في ربوع العراق، وإلى ما تم إتخاذه من توصيات في إعلان أبو ظبي ومؤتمر نيويورك حول العقد الدولي لإعادة بناء العراق.

كما نجدد تضامننا مع كل التدابير الإقليمية والدولية الرامية الى مكافحة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، بإعتباره يمثل تهديدا خطيرا لأمن وسيادة الدول، وإستنزافا غير مبرر لأرواح المدنيين وممتلكاتهم. كما ونؤيد الجهود الدولية الرامية إلى عقد مؤتمر دولي يعني بتعريف هذه الظاهرة، وبمعالجة جذورها، وبتحديد معايير التفريق بينها وبين حق الشعوب في تقرير المصير.

وفي الوقت الذي نسعي فيه جميعا إلى توفير أجواء ملائمة لحوار الحضارات وتعزيز التسامح بين الأديان، فقد شعرنا بالأسف والدهشة لتصريحات البابا بنيدكت السادس عشر. هذه التصريحات التي أعطت فرصة للعناصر المتطرفة كي تعمق هوة عدم التسامح وتنشر بذور الشك في نوايا الطرف الآخر، الأمر الذي يستدعي منا العمل على تلافي مثل هذه الأقوال والحرص على عدم تكرارها إيمانا منا بالأهمية القصوى لتحقيق مزيد من التفاهم بين الأديان والحضارات.

السيدة الرئيسة

إننا نشعر بقلق شديد جراء إستمرار عجز المجتمع الدولي عن حل قضية فلسطين وإحلال السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي شجع إسرائيل على التمادي في إحتلالها للاراضي الفلسطينية ومزارع شبعا اللبنانية والجولان السوري، وكذلك تكرار اعمالها العدائية على أكثر من صعيد.

إننا ندعو الأمم المتحدة اليوم للاستجابة لمبادرة جامعة الدول العربية الأخيرة الداعية إلى قيام المنظمة الدولية بدور فعال يساهم في إحياء مسيرة السلام في الشرق الأوسط، والإستئناف المباشر للمفاوضات على جميع المسارات، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. إننا نؤكد على أن إرساء الأمن والإستقرار في الشرق الأوسط لن يتم من خلال إستخدام القوة العسكرية والتدمير المتعمد والمتواصل للبنية التحتية في كل من الأراضي الفلسطينية ولبنان، وإنما من خلال إمتثال إسرائيل للقرارات الدولية بما في ذلك العودة الى المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، ورفع الحصار عن أموالها، والإفراج عن آلاف المعتقلين والمحتجزين الفلسطينيين وفتح المعابر أمام المساعدات الإنسانية العاجلة المقدمة للشعب الفلسطيني، وإزالة المستعمرات والجدار العازل والإنسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الشرقية، وذلك تمهيدا لإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إننا نرحب بالجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة اللبنانية من أجل إستكمال بسط سيادتها على كامل أراضيها، بدعم من قوة اليونفيل. ونطالب المجتمع الدولي بممارسة الضغط على حكومة إسرائيل لحملها على الوفاء بالالتزامات القانونية المترتبة عليها بموجب القرار ١٧٠١، بما في ذلك الإحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدة أراضيه وتسليمها خرائط الالغام، والدخول في مفاوضات لتبادل الأسرى. كما نؤكد على ضرورة مضاعفة المجتمع الدولي لمساعداته المخصصة لإعادة إعمار لبنان.

أما بالنسبة للسودان، فإننا وإذ تابعنا ظروف إصدار القرار ١٧٠٦، كنا نأمل بأن يُعطى الوقت الكافي لحكومة السودان لتسوية مسألة دارفور داخليا. إننا نعلن تأييدنا للمساعي التي تبذلها هذه الحكومة من أجل إيجاد تسوية دائمة لهذه المشكلة، آملين أن تواصل الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي دورهما الإيجابي في هذا الصدد، وبما ينسجم مع جهود جامعة الدول العربية، ويحفظ للسودان سيادته واستقلاله ووحدة اراضيه.

وفي هذا السياق فإننا ندعو الى تعزيز الجهود المبذولة لتسوية الخلافات السياسية والقضايا الأخرى الناشئة في عدد من المناطق، كالصومال وأفغانستان وبعض دول القارة الافريقية وغيرها من مناطق التوتر في العالم وبما يسهم في إحتواء بؤر التوتر والصراعات في هذه المناطق، ويساعد شعوبها على تحقيق السلام الدائم والاستقرار والرفاهية.

السيدة الرئيسة،

لقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على دمج الأهداف الإنمائية للألفية في خطتها الوطنية التنموية، وحققت شوطا كبيرا في مسيرة التقدم والتنمية الاقتصادية والبشرية. كما كان لنا مبادرات سخية من المساعدات للعديد من الدول الفقيرة والمنكوبة. وفي الوقت ذاته، فإننا نؤكد على أن إستمرار تفشي الفقر والأمراض المعدية والبطالة وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية يستدعي إلتزام المجتمع الدولي بآلية دولية ثابتة وفاعلة، تؤمن تدفق المساعدات للدول النامية لتمكينها من تحسين أوضاع شعوبها، وبناء إقتصادياتها، وهو الأمر الذي يتطلب من الدول المتقدمة، وخصوصا الدول الصناعية الثمانية، تنفيذ إلتزاماتها التي تم الإجماع حولها في المؤتمرات الدولية، وخاصة العمل على تخفيف الشروط التعجيزية المفروضة على تجارتها ومساعيها الأخرى الرامية الى إستقطاب الإستثمارات، ورأس المال الأجنبي، والإستفادة من التكنولوجيات المتقدمة للأغراض السلمية، وبما يكفل إحتواء تهميشها الحالي ومساعدتها على تحقيق مشاركة أفضل في التجارة العالمية.

السيدة الرئيسة،

وفي الختام نأمل أن تصل مداولاتنا حول بنود جدول أعمال هذه الدورة إلى نتائج إيجابية تسهم في معالجة القضايا المصيرية التي تواجهنا، وتعزز جهودنا المشتركة الرامية إلى إيجاد عالم قائم على مبادىء سيادة القانون والعدالة، يسوده التسامح والسلام.

وشكرا السيدة الرئيسة